العرب
الجمعة 2021/10/01
السنة 44 العدد 12196

توصيات اللجنة الملكية في الأردن تعجل برحيل البرلمان

موقف العاهل الأردني من توصيات اللجنة الملكية يحدّد البوصلة

مع انتهاء اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية في الأردن من عملها، طغت على الساحة السياسية في المملكة تساؤلات بشأن النتائج التي يمكن أن تترتب عن ذلك. ففي حين يرجح البعض أن يتمّ حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات مبكرة على قاعدة القوانين الجديدة، يحذر آخرون من مغبة الإسراع بذلك.

برلمان لا يحظى برضا شعبي

عمان – ينتظر الأردنيون أن ترفع اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، توصياتها لتعديلات دستورية متصلة بقانوني الانتخاب والأحزاب إلى العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، بعد أن حدد الأخير موعدا لذلك قبل الدورة العادية المقبلة للبرلمان المقررة في نوفمبر المقبل، ما يطرح تساؤلات بشأن مستقبل البرلمان الحالي.

وتؤشر نسبة المشاركة المتدنية في الانتخابات الأخيرة خريف عام 2020 والتي بلغت 29 في المئة فقط، إلى عدم رضى من المواطنين عن قانون الانتخاب السائد بالبلاد، ما دفع العاهل الأردني إلى تشكيل اللجنة المذكورة في يونيو الماضي، سعيا لتحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري، وزيادة نسبة الاقتراع في أي انتخابات قادمة.

وستكون مخرجات اللجنة ومدى قناعة عاهل البلاد بها، بمثابة البوصلة التي ستحدد خارطة الحياة السياسية بالأردن، وفي مقدمتها إقرار قانون انتخابي جديد، ربما يعجل برحيل البرلمان الحالي.

وجاء تشكيل اللجنة كخطوة على طريق عملية إصلاح ينادي بها الملك، وتحدث عنها في لقاءات مع مسؤولين ومواطنين، على أن تتسق مع "أوراقه النقاشية" السبع، التي أصدرها بين أكتوبر 2016 وأبريل 2017، وهي تمثل رؤيته لتحقيق الإصلاح الشامل.

ويأمل الأردنيون بنتائج تحيي مفهوم المشاركة السياسية، وتحقق لهم دورا فاعلا في صنع القرار، خصوصا أن المشهد الحالي دفع بعزوفهم عن الانخراط بأهم وأبرز أبجديات العمل السياسي، وهي الأحزاب والانتخابات، لعدم رضاهم عن مخرجاتها.

ويشير مراقبون أن استمرار البرلمان الحالي من عدمه، يتوقف على سرعة إقرار القانون الجديد، بعد مروره بمراحله الدستورية، متبوعا بقرار ملكي بحل مجلس النواب، والتوجيه بإجراء انتخابات لضمان تطبيق التحديثات السياسية.

ويرى بدر الماضي، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الألمانية الأردنية (حكومية)، أن "تشكيل اللجنة الملكية جاء في ظرف دقيق وحساس تمرّ به الدولة الأردنية، بحيث أن المشاركة السياسية من قبل المواطنين بات يُنظر إليها بأنها ضرورة ملحة في صناعة القرار".

ويعتقد الماضي أن "رأس الدولة والحكومة سيتعاملان بطريقة مختلفة مع هذه المخرجات؛ كون النظام السياسي يشعر بضغوط الشارع الأردني وفقدان الثقة التي تجذرت في السنوات الأخيرة، لعدم ترجمة الرؤى الملكية إلى واقع ملموس".

واستبعد أن يواجه "تنفيذ هذه المخرجات على أرض الواقع مشكلة كبيرة؛ لإدراك الحكومة ومجلس الأعيان (الغرفة الثانية للبرلمان) بضرورة الاتساق مع ما يفكر به العاهل الأردني".

وخلص إلى أن "مجلس النواب لم يعد يحظى بفرصة الاستمرار، وسيكون عمره مرهونا بإقرار التشريعات الجديدة".

وأظهرت نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة، فوز 12 مرشحا من 4 أحزاب فقط ضمن 47 حزبا مشاركا (من أصل 48)، وهو ما سجل تراجعا كبيرا مقارنة بانتخابات 2016 التي فاز فيها 34 نائبا من 11 حزبا.

وتؤكد مصادر سياسية أن أي تأخير في تنفيذ مقترحات اللجنة، إذا لقيت قبولا من الملك عبدالله الثاني بعد عرضها عليه، سيخلق المزيد من الاحتقان الشعبي تجاه المؤسسات الحكومية وهذا ما تعمل القيادة الأردنية على تلافيه بعد أن نجحت في تهدئة الاحتجاجات المطالبة بالتغيير.

وتشير المصادر أن التعامل الجدي وتطبيق ما خلصت إليه اللجنة سيؤدي إلى تحول واضح في الحياة السياسية الأردنية والنهج المؤسسي الديمقراطي القائم على مشاركة عدد أكبر من مواطني الدولة.

ولا يحظى مجلس النواب بالثقة الشعبية العالية، خاصة مع تدني نسب المشاركة في الانتخابات الأخيرة، ما يجعل حلّه جزءا أساسيا من تحقيق طموحات الشارع في إجراء انتخابات نيابية جديدة حسب مخرجات اللجنة واقتراحاتها.

ويقول محمد كنوش الشرعة، أستاذ الأنظمة السياسية والبرلمانية بجامعة اليرموك (حكومية)، إن "لقاء الملك مع لجنة تحديث المنظومة السياسية قريب جدا، وذلك لاطلاعه على النتائج ومن ثم تحديد التوجهات العامة القادمة".

ويضيف الشرعة "سترفع توصيات اللجنة بعد ذلك إلى الحكومة؛ لمراجعتها وصياغتها بشكل قانوني عبر ديوان الرأي والتشريع (حكومي)، ومن ثم إرسالها للبرلمان على شكل مشاريع قوانين، ليتم بعد ذلك بدء مناقشتها والسير بمراحلها الدستورية، وصولا إلى قوانين نافذة".

وأكد الأكاديمي الأردني أنه "إذا ما تم إدراجها على برنامج عمل الدورة العادية المقبلة وإقرارها، وخاصة قانون الانتخاب، فإنه من الوارد وانطلاقا من قناعة الملك بتحقيق الإصلاح أن يحل مجلس النواب وهو صاحب القرار في ذلك، وتتم الدعوة إلى انتخابات وفق القانون الجديد".

ورجح الشرعة بأن يكون الوضع هذه المرة "مختلفا عن السابق"، لكنه قرن ذلك "بسرعة تنفيذ ما سيرد بتوصيات اللجنة الحالية، بما فيها إجراء انتخابات برلمانية مبكرة ضمن قانون جديد يحقق المشاركة السياسية الفاعلة".

ويحتفظ الأردنيون بذكريات سيئة بعد عدة مبادرات إصلاحية تمت صياغها لكنها بقيت حبرا على ورق.

ويتخوف هؤلاء من أن تكون مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية مجرد مناورة سياسية لتهدئة الغضب المجتمعي المتصاعد لتنتهي مهامها بزواله.

وفي المقابل، أعرب عبد الفتاح الكيلاني أمين عام حزب الحياة (تأسس عام 2007)، عن أمله بألا يحل البرلمان قريبا.

وقال الكيلاني "أستبعد وأرجو ألا يكون هناك حل قريب للبرلمان، لأن الإسراع سيؤدي إلى إحداث فشل ولن تكون النتائج بالمستوى المأمول، وحرصا على إنجاح التجربة".

وأردف "المعطيات تؤشر بأن هذا البرلمان سيبقى، وإن لم يكن حتى نهاية مدته عام 2023".

وكان رئيس لجنة تحديث المنظومة السياسية سمير الرفاعي قد صرح في وقت سابق "لديكم فرصة لتصويب أوضاعكم؛ لأنه لن يكون هناك انتخاب قبل 3 أعوام".

أي مصير للبرلمان

«مجلس النواب لم يعد يحظى بفرصة الاستمرار، وسيكون عمره مرهونا بإقرار التشريعات الجديدة».

بدر الماضي
أستاذ علوم سياسية

«المعطيات تؤشر بأن هذا البرلمان سيبقى وإن لم يكن حتى نهاية مدته عام 2023».

عبدالفتاح الكيلاني
أمين عام حزب الحياة

السلطة الانتقالية في السودان.. حوار فنجاح أم تجاذب يقود إلى انهيار؟

الخرطوم - بعثت مواكب شعبية سودانية وصلت إلى القصر الجمهوري في الخرطوم الخميس، برسالة تحذير للسلطة الانتقالية بطرفيها المدني والعسكري تفيد بأن الحالة الثورية لم تتلاش في البلاد، وأن الشارع مستعد لخوض جولة جديدة من الحراك لتصحيح المسارات السياسية، ولا مجال لاستمرار حالة التراشق بين الطرفين.

وقاد تجمع المهنيين ولجان المقاومة مسيرات انطلقت من ولايات ومناطق عديدة تحت شعار "مواكب الحكم المدني" لتعيد إلى الأذهان مواكب "إسقاط النظام" التي قادها التكتلان ضد نظام الرئيس السابق عمر البشير، ما دفع أحزابا وقوى مدنية تدعم الحالة الثورية للمشاركة فيها، على الرغم من اختلاف التوجهات والمطالب.

وركز تجمع المهنيين والحزب الشيوعي وقوى شعبية وسياسية خارج السلطة مطالبهم على فض الشراكة مع المكون العسكري وتسليم رئاسة المجلس السيادي للمدنيين، وهيكلة المؤسسات العسكرية والأمنية، وتسليم المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية، ومراجعة اتفاق جوبا للسلام بما يتماشى مع الوثيقة الدستورية.

وفي المقابل، تبنت أجندة تحالف قوى الحرية والتغيير الذي أعلن متأخراً المشاركة في المسيرات رفض أي محاولات انقلابية على الثورة من المدنيين والعسكريين، ودعم المواكب والمطالب في إطار الحفاظ على الشراكة مع المكون العسكري.

وبعثت المسيرات بإشارات مهمة لجميع مكونات المرحلة الانتقالية تؤكد على أن الذهاب باتجاه التصعيد، والتصعيد المضاد، للاستئثار بمكاسب سياسية لن يكون مقبولاً من قطاعات واسعة، وأن هناك وعيا بما يحاك بين جهات مختلفة لحسم الصراع، وهو أمر لن يأتي بنتائج إيجابية على الأرض، وأن لغة الحوار والتهدئة التي يدعمها المجتمع الدولي الوحيدة القادرة على حل الأزمات المتفاقمة.

وأكد مبعوث الرئيس الأميركي لمنطقة القرن الأفريقي جيفري فيلتمان خلال لقائه رئيس الحكومة السودانية عبدالله حمدوك، الأربعاء، أهمية التعاون بين شركاء السلطة لنجاح عملية الانتقال السياسي، وبقاء البلاد ضمن موقعها في المنظومة الدولية، معربا عن دعم بلاده للحكومة بقيادة المدنيين وتثبيت الفترة الانتقالية والوصول إلى نهايتها بالتحول المدني الديمقراطي والانتخابات.

ويدعم حراك الشارع موقف القوى المدنية في وجه العسكريين ويبرهن أن هناك كتلا عديدة مازالت تؤمن بالمسار الديمقراطي وترفض التفريط فيه، ما قد يدفع الجيش لمراجعة حساباته لإدراكه أن الانفراد بالسلطة لن يحوز على رضاء أطراف عديدة، بما فيها أحزاب تشارك في السلطة.

كما أن المكون المدني في السلطة والذي شارك في المسيرات بات جزءاً من مشكلات الانتقال وعليه مراجعة مواقفه وترميم علاقته مع المواطنين الذين وجهوا إليه انتقادات لاذعة، وأصبح مدركا أن المحاصصة لن تكون كافية لدعم وجوده في السلطة. وقال المحلل السياسي عبدالواحد إبراهيم إن الكثير من الأحزاب توظف المواكب لاستكمال تنفيذ ما اتفقت عليه في الوثيقة الدستورية، في حين أن الشعارات المرفوعة تشير إلى أن مطالب الشارع أكبر من ذلك وتعبر عن غضب عام نتيجة ممارسات الطرفين، وتستهدف تثبيت الحق في الحكم المدني خلال الفترة الانتقالية ورفض استئثار المكون العسكري بالسلطة الانتقالية وضرورة تسليمها للمدنيين في موعدها.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن الشارع السوداني يبدو مُصراً على تصويب أوضاع الأحزاب المدنية ودفعها نحو التوحد بعيداً عن المكاسب الضيقة لكل طرف، ويدفع استمرار المسيرات لأيام مقبلة الأحزاب للرضوخ والوصول إلى تسوية مع العسكريين لتسليم السلطة.

وما يساعد على ذلك أن الخلاف القائم لا ينفي أن هناك هدفًا متفقا عليه من الجميع يتمثل في أهمية إجراء انتخابات حرة تحت مراقبة دولية تفرز نظاما تعدديا.

وذهب متابعون إلى أن أحزابا وقوى مدنية غير مشاركة في السلطة ستكون الأكثر استفادة من الحراك الحالي، لأن رؤيتها نحو مخاطر الانغماس في تحالفات مع المكون العسكري من دون رؤية واضحة يدعم تسليم السلطة إليها بعد أن ثبت صحة تقديراتها.

وعلاوة على أن التمكين الحزبي لن يكون قادراً على الوقوف في وجه أي مساع نحو الانفراد بالسلطة، بالتالي فالمراجعة السياسية العاجلة مطلوبة في الوقت الحالي.

والتقط حزب الأمة القومي، وهو من أكبر الأحزاب في السودان وأكثرها تأثيراً داخل قوى الحرية والتغيير، إشارات الداخل والخارج مبكراً، ودعا إلى حوار شامل وسريع بين المكونين المدني والعسكري.

عبدالواحد إبراهيم

الشارع مُصر على تصويب الأحزاب ودفعها نحو التوحد

إمام الحلو

نسعى للتخفيف من حدة التباين بين المدنيين والعسكريين

وحذر من أن البديل عن التراضي خلال فترة الانتقال هو الانزلاق إلى براثن الفتن، وكلف مكتبه السياسي بالتشاور مع القوى المعنية للاتفاق على عمل مشترك وفقًا لبنود الوثيقة الدستورية.

وذكر رئيس لجنة السياسات بحزب الأمة القومي إمام الحلو لـ"العرب" أن الحزب يرعى مساع تفاوضية للتخفيف من حدة التباين بين المدنيين والعسكريين من جهة، وداخل التحالف الحكومي والأحزاب المدنية من جهة أخرى.

وأوضح أن هناك تصورا وضعه الحزب سيضعه أمام كافة شركاء المرحلة الانتقالية بما يدعم وقف التجاذبات الراهنة ويمنع حدوث خلل في المستقبل.

وشدد على أن الحزب يستهدف استعادة زخم وقوة التحالف الحكومي عبر إنهاء الخلافات بين الأحزاب وتوحيدها لتحقيق أهداف متفق عليها وجذب القوى الثورية غير المنضوية تحت لواء الحرية والتغيير، استكمالا لمبادرات وجهود عدة طرحها الحزب ورئيس الوزراء في فترات سابقة.

وتوقع إمام الحلو أن لا تزيد المواكب التصعيد مع المكون العسكري، فهي لا تستهدفه، لكنها تؤكد على دعم التحول المدني، وأن الشارع مازال يملك القدرة على الحضور والتأثير في المشهد السياسي، وسيمنع أي محاولات لتغيير التركيبة الحالية في السلطة، مؤكدا أن شعارات المرفوعة بشأن فض الشراكة لا تلقى قبولاً واسعًا من المواطنين الذين يستهدفون تمرير المرحلة الانتقالية دون صدامات خوفا من الانهيار.

ضغوط شعبية لتصويب المسار

لبنان يبحث تسريع الحصول على غاز مصر وكهرباء الأردن

بيروت – بحث رئيس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، مع نظيره الأردني بشر الخصاونة الخميس، سبل تسريع حصول بيروت على الغاز المصري والطاقة الكهربائية الأردنية، في وقت منحت فيه الولايات المتحدة ضوءا أخضر لجلب الطاقة للبنان عبر سوريا.

وقال الخصاونة في مؤتمر صحافي مشترك، عقب لقائه ميقاتي في السراي الحكومي بالعاصمة اللبنانية بيروت "بحثنا سبل تسريع حصول لبنان على الغاز من مصر والطاقة الكهربائية من الأردن (..) نحن ملتزمون بالتنسيق مع كلّ الجهات والدول القادرة على تأمين احتياجات اللبنانيين في إطار التوافق الدولي القائم".

وأضاف "الأردن مهتم بدعم استقرار لبنان ولن يتأخر بما لديه من إمكانيات للاستجابة لكل الاحتياجات التي تستطيع تأمينها".

والأربعاء، وصل الخصاونة إلى بيروت، في زيارة رسمية تعدّ الأولى لمسؤول أردني رفيع المستوى، عقب تشكيل الحكومة اللبنانية في 10 سبتمبر الجاري.

وفي الثامن من سبتمبر الجاري، شهدت العاصمة عمّان اجتماعا بين وزراء الطاقة في الأردن ومصر وسوريا ولبنان، للاتفاق على إعادة إحياء الخط العربي لنقل الغاز والكهرباء المتوقف منذ عام 2012.

وقال وزير الطاقة والمياه اللبناني ريمون غجر في 10 سبتمبر الجاري، إن استكمال التجهيزات لنقل الغاز المصري إلى بلاده قد تستغرق شهرين إلى 3 أشهر.

ومنذ أشهر، يعاني لبنان شحا في الوقود ما أدى إلى انقطاع الكهرباء عن المنازل والمؤسسات لساعات طويلة، فضلا عن إغلاق معظم محطات المحروقات.

وتعد أزمة الوقود في لبنان أحد أبرز انعكاسات الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالبلاد منذ أواخر 2019، والتي تسببت بانهيار مالي وعدم وفرة النقد الأجنبي الكافي لاستيراد الوقود.

ويرتقب أن تبدأ الدول الأربع في فحص خطوط نقل الغاز والكهرباء وإجراء أي صيانة تحتاجها على نفقة الدولة التي يمر منها الخط، قبل البدء بتزويد لبنان بحاجتها من الغاز اللازم لتوليد الكهرباء. وتقدر حاجيات لبنان من الغاز بنحو 600 مليون متر مكعب سنويا.

بشر الخصاونة

الأردن لن يتأخر في الاستجابة لاحتياجات لبنان

والشهر الماضي، أعلنت الرئاسة اللبنانية تبلغها موافقة واشنطن على مساعدة لبنان لاستجرار الطاقة الكهربائية والغاز من مصر والأردن مرورا بسوريا فلبنان.

ويعني التعهد الأميركي عمليا، موافقة واشنطن على استثناء لبنان من العقوبات المفروضة على سوريا والتي تحظر إجراء أي تعاملات مالية أو تجارية معها.

ويرى محللون أن الضوء الأخضر الأميركي من أجل استجرار الطاقة إلى لبنان من مصر مرورا بالأردن وسوريا المعزولة عبر العقوبات الأميركية، جزء من مبادرة يقودها العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني لعودة دمشق إلى الحضن العربي وتطبيع العلاقات معها.

وقال أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأميركية ويليام لورانس إن واشنطن بصدد تقييم سياساتها تجاه دمشق، لكن ليس لديها ما تعلنه في الوقت الحالي.

وفي المقابل يرى آخرون أن سماح واشنطن بجلب الطاقة إلى لبنان عبر سوريا لا يمثل استجابة للمبادرة الأردنية بشأن سوريا بقدر ما هو إعادة تقييم لسياساتها تجاه دمشق دون المس بأجندتها التي تقرن رفع العقوبات على النظام بتسوية سياسية للأزمة السورية.